

الايادات النفطية وانعكاساتها على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق
للمدة (2018-3003)

م. م منار سامي حميد
جامعة الفلوجة
كلية الادارة والاقتصاد
07801352383

أ.م.د سامي حميد عباس
جامعة الفلوجة
كلية الادارة والاقتصاد
07801352383

dr.samihamed@uofallujah.edu.iq

manar-sami@uofallujah.edu.iq

المستخلص:

يكتسب النفط اهميته من طبيعته كسلعة استراتيجية ولها اثر فعال على مختلف النشاط الاقتصادي، ويؤدي دوراً اساسياً في تحديد مسار وطبيعة التنمية المستدامة، ويعد مصدراً رئيسياً للدخل بالنسبة للدول المنتجة، وكذلك تنبع اهميته باعتباره سلعة مهمة في التجارة الخارجية، فقد عانى الاقتصاد من ظروف غير طبيعية استمرت اكثر من ثلاث عقود، بدءاً من الحرب العراقية- الايرانية في بداية عقد الثمانينات من القرن الماضي ثم حرب الخليج الاولى عام (1991) والحصار الاقتصادي، وحرب الخليج الثانية عام (2003) ثم التنظيمات الارهابية وانعكاساتها على مؤشرات التنمية المستدامة ففي العراق.

وفي العراق يعد قطاع النفط العمود الفقري للاقتصاد العراقي كغيره من الدول النامية، فلا يزال هو القطاع المهيمن على الانشطة الاقتصادية، ويشكل بحدود ($\frac{2}{3}$) من الناتج المحلي الاجمالي وحوالي 92% من مجموع العوائد المالية الحكومية وبحدود 98% من اجمالي الصادرات الكلية، فقد جاء هذا البحث لاستعراض العوائد النفطية في العراق المتأتية من صادرات النفط الخام، وامكانية استثمار هذه العوائد في تحقيق تنمية مستدامة.

الكلمات المفتاحية (القطاع النفطي , التنمية المستدامة , مؤشرات التنمية المستدامة)

Oil revenues and their implications for some indicators of sustainable development in Iraq for the period (3003-2018)

Asst.prof.Sami.H.Abass
University of Fallujah

Asst.Lecture.Manar.S.Hamid
University of Fallujah

Administration & Economics Administration & Economics

Abstract:

Oil acquires its importance from its nature as a strategic commodity and has an effective impact on various economic activity, and plays a fundamental role in defining the course and nature of sustainable development, and is a major source of income for producing countries, as well as tracking its importance as an important commodity in foreign trade, as the economy has suffered from abnormal conditions It lasted more than three decades, starting with the Iraq-Iran war at the beginning of the eighties of the last century and then the first Gulf war in (1991) and the

economic blockade, and the second Gulf war in (2003) then the terrorist organizations and their implications for indicators of sustainable development. Iraq.

In Iraq, the oil sector is the backbone of the Iraqi economy, like other developing countries, there is still the sector's dominant economic active, constitutes up to (2/3) of the gross domestic product and about 92% of the total government financial revenues and up to 98% of total exports For all, this research came to review the oil revenues in Iraq from crude oil exports, and the possibility of investing these revenues in achieving sustainable development.

مقدمة:

ان الطبيعة الريعية التي يتميز بها الاقتصاد العراقي واعتماده على مورد وحيد هو (النفط) جعله مداناً لهذا المورد الطبيعي القابل للنفاذ او النضوب، فالإمكانيات الكبيرة التي يمتلكها العراق اصبحت نقمة مع مرور الزمن، وان الاعتماد المتزايد على هذا المورد جعل الاقتصاد العراقي يعاني من ازمات مستمرة ومشاكل كبيرة وخاصة عند انخفاض اسعار النفط الخام، ويعتبر ارتباط الاقتصاد العراقي بالمتغير الاساسي والمتمثل في الطاقة التقليدية عاملاً من عوامل غياب مطلب استدامة التنمية نتيجة لما يعرفه من عدم استقرار السوق وتذبذب الاسعار وتقلباتها الحادة، وهذا مما يجعل الاقتصاد العراقي تحت رحمة مورد قابل للنضوب ولها انعكاسات سلبية تحد من تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، ويكتسب النفط اهميته من طبيعته كسلعة استراتيجية ولها اثر فعال على مختلف النشاط الاقتصادي، كما يعد المصدر الرئيسي لتمويل عملية التنمية، ويؤدي دوراً اساسياً في تحديد مسار وطبيعة التنمية، والعراق كغيره من الدول النامية يعد قطاع النفط العمود الفقري للاقتصاد وذلك لأنه لا يزال القطاع المهيمن على النشاط الاقتصادي، وفي العراق يشكل بحدود ثلثي الناتج المحلي الاجمالي وحوالي 92% من مجموع العوائد المالية الحكومية وبحدود 98% من اجمالي الصادرات الكلية، لذا فان ما يتعرض له هذا القطاع من صدمات في السوق النفطية العالمية سوف ينعكس بشكل مباشر على الانشطة التنموية في الاقتصادية العراقية بشكل عام وعلى مؤشرات التنمية المستدامة بشكل خاص.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث في ان العراق والذي يعد من الدول المنتجة للنفط والتي تشكل العوائد النفطية فيه نسبة كبيرة من الايرادات الكلية، وهذا يجعل الاقتصاد العراقي اكثر عرضة للصدمات الخارجية المتمثلة بتقلبات اسعار النفط، وعلى الرغم من الدور الاساسي الذي يؤديه قطاع النفط في الاقتصاد العراقي، إلا ان العوائد النفطية لم يتم استغلالها بشكل جيد لغرض تفعيل التنمية المستدامة.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان استثمار العوائد النفطية المتأتية من تصدير النفط الخام بشكل رشيد وعقلاني سوف ينعكس بصورة ايجابية على مؤشرات التنمية المستدامة.

هدف البحث:

يهدف البحث الى تسليط الضوء على اهمية العوائد النفطية في العراق وامكانية استثمارها في بناء تنمية مستدامة تنعكس بشكل ايجابي على الاجيال الحالية والاجيال اللاحقة وذلك لكونها صاحبة حق مشروع في هذه الثروة، لذا لابد من استثمارها بشكل حسن، وقبل بيان اهمية العوائد النفطية فان البحث يهدف الى دراسة واقع التنمية المستدامة في العراق من خلال مؤشرات.

الحدود الزمانية: تم تحديد الدراسة من سنة 2003 – 2018.

الحدود المكانية:

تركز البحث على دراسة الايرادات النفطية وانعكاساتها على التنمية المستدامة في العراق باستخدام اهم المؤشرات.

منهجية البحث:

اعتمد البحث الاسلوب الوصفي التحليلي في تحليل البيانات والجداول الخاصة بالإيرادات النفطية لهدف معرفة انعكاساتها على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق.

هيكلية البحث:

لغرض تحقيق هدف البحث واختبار فرضيته، فقد تضمن البحث ثلاث مباحث تشكل الاطار العام والمنهج الوصفي لمتطلبات البحث، تناول المبحث الاول الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة، واهتم المبحث الثاني بالقطاع النفطي من حيث امكانيات العراق النفطية في تحقيق التنمية المستدامة للمدة (2003 – 2018) واختص المبحث الثالث بتحليل بعض مؤشرات التنمية المستدامة في ظل العوائد النفطية في العراق.

المبحث الاول: الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة:

تمهيد.

التنمية المستدامة نهج حياة واسلوب معيشة وفلسفة تقوم على التفكير بطريقة شمولية متكاملة من خلال استخدام النظم الكلية والفرعية وما يربطها من علاقات وتفاعلات وما يترتب عليها من نتائج وعمليات تغذية راجعه في التعامل مع مشكلات المجتمعات الانسانية، وان تطبيق اسلوب التنمية المستدامة يتطلب ان تقوم الهيئات الرسمية والمحلية بتطوير اساليب ادارة متكاملة تتم بواسطتها التعامل مع المجتمع على انه نظام متكامل ويشمل مجموعة من النظم كالنظام الاقتصادي والاجتماعي والطبيعي التي تؤثر وتتأثر ببعضها البعض بشكل مستمر، وبالتالي تتطلب ديناميكية هذه النظم عمليات ضبط وتوجيه مستمر للحد من السلبيات وتعظيم الايجابيات وهذا دور التنمية المستدامة التي تعتمد بشكل كبير ومباشر على مشاركة السكان في كل نشاطاتها وفي مختلف مراحلها، فالتنمية المستدامة تتعامل مع اجراءات المحافظة على البيئة وعملية النمو الاقتصادي على انها عمليات متكاملة وليست متناقضة، وسوف نرى ان التنمية المستدامة تبدو عملية اكثر عقلانية واكثر انسانية في الحاضر والمستقبل وذلك من خلال مفهومها، ولقد اصبح مفهوم التنمية المستدامة واسع التداول ومتعدد المعاني، وان ظهورها ادى الى القضاء على الاعتماد الذي مفاده ان الاهتمام بالنمو يؤدي حتما الى الاضرار بالبيئة، الا ان للتنمية المستدامة دوراً كبيراً في التوفيق بين النمو الاقتصادي والتنمية بمفهومها التقليدي والحديث (حبيب، حنان، 2014:195)

اولاً: مفهوم التنمية المستدامة:

يعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة بالنسبة لاطار العمل البيئي في مختلف البلدان، وان الاهتمام بقضايا البيئة كان منصباً على الحد من تلوث البيئة بأنواعه المختلفة فقد تغير مفهوم التنمية الاقتصادية بعد ان ادخل البعد البيئي في مجال الاقتصاد من عملية الزيادة في استغلال الموارد الاقتصادية النادرة لغرض اشباع الحاجات البشرية المتعددة والمتنوعة الى مفهوم اخر يهتم بضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة لذا انبثق مفهوم التنمية المستدامة، ويتضمن هذا المفهوم بعدين رئيسيين هما: التنمية: التي هي بمثابة عملية للتغير في البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع، والاستدامة: كبعد زمني تعني استدامة الشئ أي الاستمرار والدوام، (سمية، 2014: 47)

والدافع وراء هذا المفهوم هو ادراك ان عملية النمو لا تكفي في حد ذاتها لتحسين مستوى معيشة الافراد بالقدر الذي يتسم بالعدالة في توزيع عادل للتنمية، فضلاً عن ان التركيز على البعد المادي لعملية النمو قد تراجعت ليحل بدلاً منه الاهتمام بالعنصر البشري الذي هو هدف عملية التنمية واداتها في الوقت نفسه. ولكن تزايد الاهتمام الحقيقي بالتنمية المستدامة في بداية السبعينات من خلال الدراسات التي تناولت قضية سوء استغلال الانسان للبيئة والتي ركزت ايضاً على القيود البيئية والربط بين الاهتمام بالبيئة والتنمية.

ولقد عرفت التنمية المستدامة بتعريفات عديدة، حيث عرفها باربير (Barber) على انها ذلك النشاط الذي يؤدي الى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية مع اكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الاضرار والإساءة الى البيئة، ويوضح بان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية كونها اكثر تعقيداً وتداخلاً فيما هو طبيعي واجتماعي في التنمية، (عبدالله، 1998: 246)

في حين عرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة: على انها التنمية التي تلي حاجات الجيل الحالي دون الاضرار بقدرة الاجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها، (صالح، 2014: 5) كما عرفها الاقتصادي روبرت سولو (Robert solow) بانها عدم الاضرار بالطاقة الانتاجية للأجيال القادمة وايصالها اليهم بنفس الوضع الذي ورثه الجيل الحالي، وبين سولو أن الحديث الاستدامة يعني الأخذ في الحسبان ليس الموارد التي مستهلكها اليوم وتلك التي نورثها للأجيال القادمة فحسب، بل ينبغي أيضاً توجيه الاهتمام الكافي لنوعية البيئة التي نخلفها للمستقبل، وهذه البيئة تشمل إجمالي الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، بما في ذلك المصانع والمعدات والتقنية السائدة وهيكل المعرفة. (عبدالقادر، 2005: 205)

وهناك من يعرف التنمية المستدامة بانها: السعي من اجل استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الافراد الى المدن من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية في الارياف وتحقيق اكبر قدر من المشاركة في التخطيط للتنمية، (عبدالله، 1998: 244)

اما في تقرير برونتلاند¹ (تقرير مستقبلنا المشترك) والذي عرفها بانها التنمية التي تلي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية او الاضرار بقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، هذا التقرير الذي ظهر في عام 1987 وفيه العديد من مبادئ التنمية المستدامة منها، (بانوري وآخرون، 1995: 11)

- 1- الموارد المتاحة ليست ملكاً للجيل الحالي فقط ولكن ملكاً للأجيال المستقبلية ايضاً.
- 2- الاهتمام بالبيئة والموارد الطبيعية والحفاظ عليها .
- 3- الوعي والمشاركة الشعبية في مراحل التنمية كافة.

اما في العراق فإن دراسة وتحليل واقع التنمية المستدامة يتطلب التمعن بطبيعة الظروف والمشكلات التي يعانها الاقتصاد العراقي، ومما لا شك فيه أن العراق ومنذ الثمانينات والتسعينات وحتى عام 2003 واجه ظروفاً اقتصادية وسياسية قاسية، كونه بلداً منتجاً ومصدراً للنفط ويمتلك احتياطي كبير وهذا الأمر يجعله أكثر البلدان تعرضاً للإضرار البيئية في الوقت الذي يمكن فيه

¹ برونتلاند رئيسة وزراء النرويج

للعراق استثمار فوائضه النفطية وتحقيق تنمية مستدامة ويضمن فيها أيضاً حقوق الأجيال القادمة.

ويمكن القول بأن التنمية المستدامة تعد واحده من أبرز التحديات التي يواجهها العراق من خلال إمكانية تطبيقها بالشكل الأمثل الذي يسهم بصورة جدية في تحقيق التقدم والرفق والنمو الاقتصادي والاجتماعي الذي ينسجم مع متطلبات البيئة الملائمة.

ولا يخفى على الجميع أن العراق لازال يخطو خطواته البطيئة في السعي نحو تنفيذ متطلبات التنمية المستدامة، وأن واقع الحال يشير إلى وجود عوائق اوجدتها ظروف مختلفة كانت سبباً وراء تراجع المؤشرات الخاصة بالتنمية المستدامة. (هاشم، 2011: 243)

وقد تفاقمت مشكلات الاقتصاد العراقي في ظل الحرب العراقية - الإيرانية في عقد الثمانينات وأوضاع الحصار الاقتصادي المفروض على العراق خلال عقد التسعينات مما كان له أثر سلبي على معظم مؤشرات التنمية المستدامة، فإن حال التنمية المستدامة في العراق مدعاة للقلق الشديد وان قصور مؤشرات التنمية المستدامة تدلل على تدهور أوضاع التنمية المستدامة طوال العقود الماضية، فقد واجهت سلسلة من الإخفاقات تتجسد في كثير من الشواهد لعل اهمها: تدهور أوضاع البيئة والتعليم بكل مستوياته والمجال الصحي فضلاً عن تدهور مستوى معيشة الفرد والمجتمع وتدني متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وان الظروف التي اجتاحت العراق بعد عام 2003 وما تمخض عنها من عمليات عسكرية وما تلاها من أحداث وأزمات عديدة حالت دون استمرارية نهج التنمية المستدامة، فقد تعمقت مظاهر التردّي والتدهور إلى الحد الذي افقد المجتمع العراقي سمات المجتمع المتحضر المتناسك الذي كان عليه قبل أحداث عام 2003، إلا أنه بعدما تحول العراق من اتباع النظام الشمولي إلى اتباع نظام اقتصاد السوق الحر بدأت بعض مؤشرات التنمية المستدامة بالتحسن التدريجي إلا أنها مازالت بعيدة عن المستويات المطلوبة ومستويات الدول المجاورة. (الجوارين، 2015: 1/32)

واخيراً يمكن القول بان التنمية المستدامة تعني اسلوب استغلال الموارد بالشكل الذي يراعي حقوق الاجيال القادمة فيها مع ضرورة ان تكون الاحتياجات الاساسية للإنسان في المرتبة الاولى حيث تتمثل الاولويات بتلبية احتياجات الفرد من المأكل والسكن والتعليم والحصول على الخدمات الصحية وتوفير فرص عمل وكل ما يخص او يتعلق بحياة الفرد دون حرمان الاجيال القادمة من هذه الخدمات، وبالتالي يمكن القول بان التنمية المستدامة تسعى الى تحسين نوعية حياة الانسان ولكن ليس على حساب البيئة وهذا من خلال الاستخدام العقلاني، ولذلك اصبحت فكرة الاستدامة منتشرة في العديد من دول العالم، أي تحقيق نمو اقتصادي يتلائم مع قدرات البيئة

ثانياً : ابعاد التنمية المستدامة:

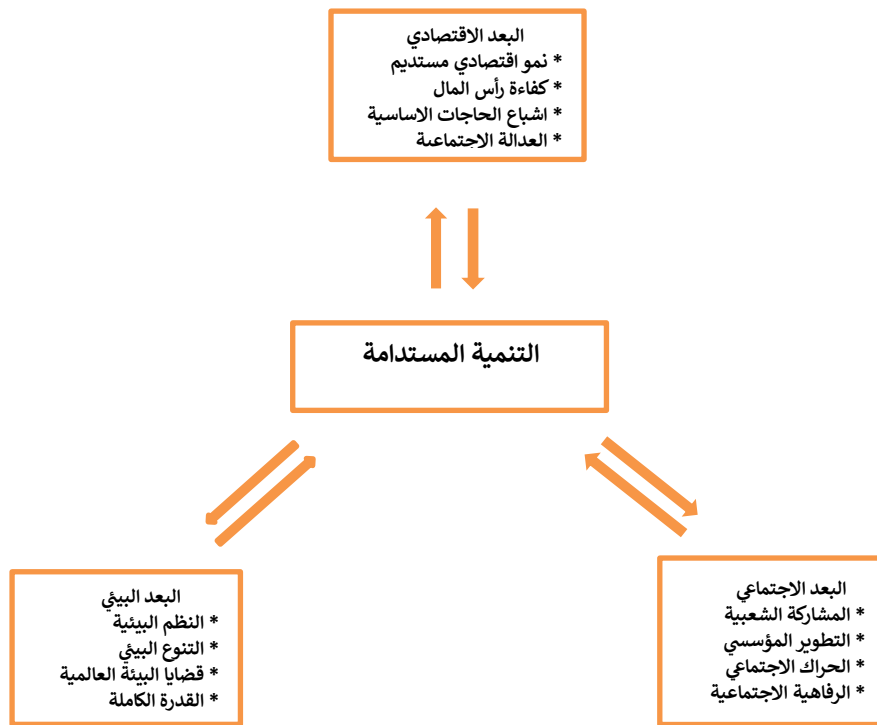
حددت قمة الأرض او مؤتمر(جوهانسبرغ) بان التنمية المستدامة تركز على ثلاث ابعاد اساسية وهي كما يلي: (صالح، 2015، 6).

1- البعد الاقتصادي: ويقصد به تحسين مستوى معيشة الافراد من خلال توفير السلع والخدمات لتلبية الحاجات الانسانية المتعددة وتحقيق الرفاه بشكل مستمر دون ان يؤدي ذلك الى الاضرار بالبيئة الطبيعية وهذا يفرض تغير انماط الانتاج والاستهلاك للحد من هدر الموارد الطبيعية.

2- البعد الاجتماعي: ويعني العدالة في توزيع الثروة بين افراد المجتمع وايصال الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والسكن الى الفئات الفقيرة في المجتمع، والقضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والمساواة في النوع الاجتماعي واثاحة المشاركة السياسية.

3- البعد البيئي: تفرض التنمية المستدامة في هذا البعد ضرورة المحافظة على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية بشكل عقلاني ورشيد.

لذلك فان التنمية المستدامة لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل كما ذكرنا- الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي فهي تنمية ثلاثية الابعاد مترابطة ، متكاملة ومتداخلة في اطار تفاعل يتسم بالضبط والتنظير والترشيد للموارد. وكما يتضح من الشكل التالي: (ابو زنت، غنيم، 2006، 160).



شكل (1) تداخل ابعاد عملية التنمية المستدامة

لذلك تنطوي التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة على ضرورة اجراء تغيرات اساسية وضرورية في المجتمع ولكي تقوم هذه التنمية على قاعدة صلبة لا بد ان تستند على واقع مخزون رأس المال الذي يديمها وتعتمد عليه، وهنا لا نقصد برأس المال على انه احد عوامل الانتاج وانما نقصد به راس المال الذي يشمل كل معطيات ومقدرات المجتمع ويعكس مكونات ابعاد هذه التنمية.

ثالثا : اهداف التنمية المستدامة:

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها الى تحقيق مجموعة من الاهداف وهي: (محمد , هندي ، 2017: 80).

- 1- تسعى التنمية المستدامة الى تحقيق نوعية حياة افضل للسكان، من خلال الاهتمام بالنوعية وليست الكمية.
 - 2- احترام البيئة الطبيعية، وذلك من خلال العلاقة بين نشاط السكان والبيئة وتعامل مع نظام الطبيعة على اساس حياة الانسان.
 - 3- تحقيق استقلال امثل وعقلاني للموارد الطبيعية، على انها موارد محدودة، والعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل رشيد وعقلاني.
 - 4- العمل على ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، أي توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم اهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق اهدافه المرسومة.
 - 5- تسعى التنمية المستدامة الى احداث تغير مناسب او ملائم في الاحتجاجات الانسانية واعطاءها الاولويات، كما انها تسعى الى تحقيق نمو اقتصادي تقني.
- رابعاً : خصائص التنمية المستدامة:
- هناك من حدد خصائص التنمية المستدامة كالآتي: (ابو النصر، ومحمد، 2017: 80)، و(اللامي، 2013: 39):
- 1- تختلف التنمية المستدامة عن التنمية بشكل عام من كونها اكثر تعقيداً وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي واجتماعي في التنمية.
 - 2- تقوم التنمية المستدامة على اساس تلبية متطلبات اكثر الشرائح الاجتماعية فقراً وتسعى الى الحد من تفاقم الفقر في العالم.
 - 3- تداخل وترابط الابعاد الكمية والنوعية ولا يمكن الفصل لعناصرها وقياس مؤشراتها.
 - 4- تقوم على فكرة العدالة بين الافراد وبين الاجيال وبين الشعوب الى جانب الاهتمام بدور المجتمع المدني ومنظماته.
 - 5- للتنمية المستدامة بعد نوعي يتعلق بتطور الجوانب الروحية والثقافية مع الحفاظ على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.
 - 6- للتنمية المستدامة بعد عالمي يتعلق بضرورة تدخل الدول الغنية كافة لتنمية الدول الفقيرة.
 - 7- هي تنمية متوازنة ورشيدة دون اسراف او سوء استخدام او استغلال للموارد، وتراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها، وهي التي تربط بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع، فلكل منظوره الخاص.

المبحث الثاني: امكانيات العراق النفطية في تحقيق التنمية المستدامة للمدة (2003 – 2018).
تمهيد:

يعد القطاع النفطي من القطاعات ذات الاهمية الكبيرة في اقتصاديات عدد من الدول ومنها العراق الذي يعتبر القطاع النفطي فيه بمثابة العمود الفقري للاقتصاد العراقي، فلا يزال هو القطاع المهيمن على الانشطة الاقتصادية الاخرى ويشكل بحدود ثلثي الناتج المحلي الاجمالي وبحوالي (92%) من الإيرادات الكلية و بحدود (98%) من اجمالي الصادرات، كما تشير التقديرات وانطلاقاً من تلك الاهمية فان قطاع النفط يحتل موقعاً متميزاً في الاقتصاد العراقي فهو القطاع الوحيد الذي يرفد الموازنة العامة للدولة بالإيرادات المالية مما جعله يؤدي دوراً مهماً في عملية النمو والتنمية المستدامة، وتعزيزاً للأهمية التي يحتلها القطاع النفطي في العراق وبحسب بعض المصادر فانه يمتلك اكبر احتياطي من النفط الخام بعد السعودية وبواقع (11%) من الاحتياطي النفطي العالمي المؤكد، ويحتل العراق مكانة مهمة ضمن منظمة اوبك وضمن السوق العالمية، وهذا يعود للإمكانيات النفطية الكبيرة التي يزخر بها العراق، وفي هذا البحث سنحاول التعرف على الامكانيات النفطية للعراق من خلال ما يلي:-

حجم الاحتياطي النفطي من جانب، والطاقة الانتاجية التصديرية للنفط من جانب آخر.
اولاً: حجم الاحتياطي النفطي في العراق.

يعد حجم الاحتياطي النفطي من العوامل الاساسية والمهمة التي تؤثر في حجم الإيرادات النفطية، حيث يمتلك العراق احتياطات نفطية هائلة، كونه يمثل احد الدول النفطية المهمة، ويأتي بالمرتبة الرابعة على مستوى العالم بعد كل من فنزويلا، السعودية، وايران في قائمة الدول التي تمتلك اكبر احتياطي نفطي مؤكد، أي يأتي بالمرتبة الثانية بعد السعودية، وتؤكد بعض الدراسات على ان حجم الاحتياطي النفطي المؤكد في العراق يصل الى اكثر من (115) مليار برميل عام (2003) وبقيه هذا المستوى مستقراً حتى عام (2009)، فقد ارتفعت هذه التقديرات من النفط الخام المؤكد ليصل الى (143.1) مليار برميل عام (2010) ليشكل نسبة (11.96%) من احتياطي اوبك و (9.82%) من احتياطي العالم (OPEC 2016: 22)، اي بزيادة مقدارها (28.1) مليار برميل عام (2009) والذي كان بحدود (115) مليار برميل، وذلك نتيجة قيام وزارة النفط العراقية بالتعاقد مع الشركات الاجنبية جولات التراخيص بأجراء مسح شامل للحقول النفطية في العراق، فضلاً عن التوسع في الانشطة الاستثمارية (حسين، 2017: 86)، هذا الامر دفع الى زيادة سقف الاحتياطي النفطي اذ بلغ اعلى معدل نمو للاحتياطي النفطي خلال المدة (2003 – 2018) (24 - 43%) عام 2010، (OPEC، 2016: 22) وبين الجدول (1) حجم الاحتياطي النفطي المؤكد استخراجاً من الحقول المكتشفة ومعدل نمو الاحتياطي في العراق للمدة (2003 – 2018) اذ بلغ الاحتياطي النفطي المؤكد (115 مليار برميل) عام 2003، وقد شهدت احتياطات النفطية استقراراً نسبياً حتى عام 2009 بسبب محدودية الاكتشافات النفطية وكذلك الظروف الامنية التي حدثت في تلك الفترة، وفي عام 2010 بلغ الاحتياطي النفطي المؤكد نحو (143.1 مليار برميل) وبمعدل نمو (24.43) وهو اعلى معدل نمو خلال مدة الدراسة وذلك بسبب الاكتشافات التي حدثت في تلك الفترة، وبعد ذلك فقد شهدت الاحتياطات النفطية تذبذباً واضحاً فقد انخفض الاحتياطي النفطي ليصبح (140.3 مليار برميل) عام 2012 وبمعدل سالب بلغ (5.71) ثم عاود الارتفاع في عام 2013 ليصبح (144.2 مليار برميل) وبمعدل نمو بلغ (2.78)،

يلاحظ ان الاحتياطي النفطي للعراق في حالة تذبذب اذ بلغ اعلى مستوى له نحو (153 مليار برميل) في عام 2016 وبمعدل نمو (7.38) بسبب الاستقرار الامني النسبي، ثم انخفض بعدها ليصبح (145) مليار برميل وبمعدل نمو سالب بلغ (1.49) في عام 2018. ان حجم الاحتياطي النفطي يؤدي دوراً فعالاً في تحديد مقدار العوائد النفطية في المستقبل، وبما ان العراق يعد من المناطق الغنية بثرواته النفطية في العالم فإن حجم الاحتياطي الكبير يؤدي الى زيادة العوائد المالية والتي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

جدول (1)

الاحتياطي النفطي المؤكد في العراق للمدة (2003 – 2018) مليار برميل

السنة	احتياطي العراق من النفط (مليار برميل)	معدل نمو الاحتياطي العراقي
2003	115	0
2004	115	0
2005	115	0
2006	115	0
2007	115	0
2008	115	0
2009	115	0
2010	143.1	24.43
2011	141.3	1.26-
2012	140.3	5.71-
2013	144.2	2.78
2014	143	5.79-
2015	142.5	5.39-
2016	153	7.38
2017	147.2	3.79-
2018	145	1.49-

OPEC: Annual statistical Bulletin/ Vienna2009-2016: P22

ثانياً: الطاقة الانتاجية والتصديرية للنفط العراقي

يترتب على ارتفاع حجم الاحتياطي النفطي زيادة الطاقة الانتاجية ومن ثم الطاقة التقديرية من النفط الخام العراقي، حيث تعد الطاقة الانتاجية للنفط الخام من العوامل الرئيسية في التأثير على حجم الإيرادات النفطية المتأتية من تصدير النفط الخام، اذ ان ما يحدث من زيادة او نقصان في القدرة الانتاجية سوف ينعكس على حجم الإيرادات النفطية سلباً او ايجاباً.

ويعد العراق من الدول المنتجة للنفط الخام والمصدرة له، اذ بلغ انتاج وتصدير النفط الخام ذروته عام 1979 بواقع (3.5) مليون برميل يومياً كإنتاج و(3.2) مليون برميل يومياً كتصدير) خطة التنمية الوطنية: (2017/2013: 109).

وبسبب الحروب المتلاحقة والحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق تدهورت عمليات الانتاج والتصدير بمستويات عالية جداً، هذه الاوضاع المتردية ادت الى تدمير البنى التحتية للاقتصاد العراقي ومنها القطاع النفطي، ويمكن الاستعانة بالجدول (2) لبيان امكانية العراق الانتاجية من النفط الخام وكذلك تصديره والاهمية النسبية من اوبك والعالم للمدة (2003 – 2018) ويلاحظ من الجدول (2) ان عمليات النهوض بالإنتاج والتصدير تتصاعد بعد عام 2003 كنتيجة لإعادة الاهتمام والاولوية التي اعطتها الدولة لهذا القطاع باعتباره المحرك الاساسي للاقتصاد العراقي، فبعد ان كان الانتاج اليومي للنفط الخام عام 2003 (1.37) مليون برميل يومياً والتصدير (0.866) مليون برميل يومياً، ارتفع الانتاج في عام 2008 الى (2.281) مليون برميل يومياً والتصدير الى (1.755) مليون برميل يومياً، وكنتيجة للاهتمام الذي اولته خطة التنمية الوطنية 2010 – 2014 الى نشاط النفط فقد ارتفع انتاج النفط الخام الى (3.4) مليون برميل يومياً عام 2014 وارتفع التصدير الى (2.5) مليون برميل للعام نفسه والذي صاحبه تطوير في البنى الارتكازية وخاصة طاقات منافذ التصدير ثم ارتفع كل من الانتاج والتصدير ووصل الى (3.5) م.ب.ي (3) م.ب.ي مليون برميل على التوالي في عام 2015 واستمر بالارتفاع حتى وصل الى (4.46)، (3.25) كل من الانتاج والتصدير على التوالي في عام 2017، وهذا الامر انعكس على العوائد النفطية المتأتية من تصدير النفط الخام وهي تعد الاساس في تحقيق الإيرادات النفطية وقد ظلت عوائد النفط العراقي المصدر الاساسي بل الوحيد لتمويل برامج التنمية عموماً.

وعلى الرغم من ارتفاع معدلات نمو العوائد في القطاع النفطي، الا ان الاقتصاد العراقي لم يصل الى مرحلة الانطلاق او مرحلة النمو الذاتي، فقد عجزت السياسات الاقتصادية عن فك ارتباط الاقتصاد العراقي وتحريره من هيكل احادي الجانب.

لذلك فان العوائد النفطية تؤدي دوراً كبيراً في الاقتصاد العراقي حيث كان لانخفاض انتاج النفط انعكاساً مباشراً على انخفاض الكميات المصدرة منه وبالتالي هبوط عوائد التصدير.

ويلاحظ كذلك من الجدول (2) ان مستويات تصدير النفط الخام اتسمت بالارتفاع خلال مدة الدراسة اذ بلغ تصدير النفط الخام بحدود (900) الف برميل يومياً عام 2003، ثم ارتفع وبشكل طفيف خلال مدة الدراسة ليبلغ اقصاه في عام 2017 اذ وصل الى (3.250) م.ب.ي، اما فيما يخص الإيرادات او العوائد النفطية فانها ارتفعت واخذت تتجه بشكل تصاعدي خلال مدة الدراسة، وكما مبين في الجدول (2)، ان هذا الارتفاع لا يعود الى تحسن مستويات انتاج النفط العراقي ومستوى صادراته وانما الى الارتفاع الكبير الذي شهدته اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية، هذا التحسن استمر الى عام 2012، بعدها اخذت الإيرادات النفطية بالانخفاض نتيجة

الهبوط العام في اسعار النفط خاصة في عامي 2015-2016، فان تدهور سعر البرميل من النفط من (147) دولار للبرميل الى اقل من (40) دولار، احدث عجزاً في الموازنة العراقية مما اجبر الحكومة العراقية على الاقتراض، لذلك يؤدي القطاع النفطي ممثلاً بإيراداته دوراً مهماً في مختلف القطاعات الاقتصادية في العراق فهو المصدر الرئيسي والمهيمن على عوائد الصادرات وكذلك إيرادات الدولة.

وكما هو معروف فان ارتفاع اسعار النفط يصاحبه ارتفاع في حجم الانتاج مما جعل العوائد النفطية في العراق من تصدير النفط الخام ترتفع بنسب عالية جداً، مما يؤدي الى التوسع في استخدام العوائد لهدف توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني، يظهر هيمنة الصادرات النفطية على النشاط التصديري، فقد تجاوزت الصادرات النفطية (98%) من مجموع الصادرات وبكل تأكيد فان هذه الإيرادات النفطية المتأتية من تصدير النفط الخام تتأثر بالأسعار السائدة في السوق النفطية العالمية، لذا اصبح من الضروري تنويع القاعدة الاقتصادية في العراق بدلاً من الاعتماد على مورد واحد قابل للنضوب.

جدول (2)

انتاج النفط الخام وتصديره وإيراداته ونسبة مساهمة الإيرادات النفطية وأهميته النسبية بالنسبة لأوبك والعالم للمدة (2003 – 2018) في العراق

السنوات	انتاج النفط م.ب.ي	صادرات النفط الخام م.ب.ي	الإيرادات النفطية مليون دينار	الإيرادات الكلية مليون دينار	نسبة مساهمة الإيرادات النفطية %	نسبة الانتاج العراقي الى اوبك %	نسبة الانتاج العراقي الى العالم %
2003	1.37	0.866	15728387	15985527	98.3	5.13	2.05
2004	1.99	1.369	32627203	32982739	98.9	6.73	2.69
2005	1.83	1.287	39480069	40502890	97.4	5.73	2.59
2006	1.93	1.377	48461658	49055545	98.7	8.12	2.69
2007	2.03	1.625	53201460	54599451	97.4	6.38	2.85
2008	2.28	1.755	79266345	80252182	98.8	6.89	3.17
2009	2.33	1.905	51874544	55209353	94	8.07	3.39
2010	2.35	1.845	66819670	70178223	95.1	8.06	3.37
2011	2.55	2.165	98094444	103989089	94.3	8.80	3.38
2012	2.94	2.423	116160781	119817224	96.9	9.08	4.04
2013	2.97	2.389	109650692	113840076	96.3	9.34	4.09
2014	3.45	2.515	98511504	105553850	93.3	10.70	4.60
2015	3.50	3.004	51312600	57215315	89.6	10.89	4.66
2016	4.16	3.302	4426706	5440927	81.3	-	-
2017	4.46	3.250	65071900	79011421	82.3	-	-
2018	4.45	3.900	95619820	106569833	89.7	-	-

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

صفحة 5، 88، 28، 54، 2016-2007 OPEC: Annual statistical Bulletin/ Vienna

* البنك المركزي، البيانات الاحصائية، CBLESD، التقرير الاقتصادي للسنوات: 2004، 2011، 2016، 2017، 2018

المبحث الثالث: تحليل بعض مؤشرات التنمية المستدامة في ظل العوائد النفطية في العراق
تمهيد

تعرض الاقتصاد العراقي لعدة صدمات وازمات طويلة العقود الاربعة الماضية، ولم يكن لديه القدرة على مواجهة تلك الصدمات والازمات على الرغم مما يمتلكه من موارد مادية وبشرية، ويتميز الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاد ريعي، تشكل الإيرادات النفطية فيه أكثر من (92%) من تمويل الموازنة، لذا فإن الاقتصاد العراقي بشكل عام والتنمية المستدامة على وجه الخصوص رهينة عوامل خارجية تتمثل بالتغيرات التي تحصل في سوق النفط (مطشر، 1014: 216)، وان هذا الاعتماد المتزايد على المورد النفطي جعل الاقتصاد يعاني من ازمات مستمرة ومشكلات كبيرة خاصة عند انخفاض اسعار النفط (حسن، 2017: 1).

هذا المبحث يركز على مدى استثمار العوائد النفطية التي حصل عليها العراق وخاصة بعد عام 2003 في تحقيق التنمية المستدامة من خلال بعض مؤشرات العراق، فالدولة العراقية تستخدم هذه العوائد الكبيرة المتأتية من صادرات النفط الخام وفقاً لمبدأ العقلانية، لذا على الدولة توجيه هذه الفوائض المالية نحو الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المهمة لغرض تحقيق التنمية المستدامة، ونظراً لصعوبة الاحاطة بجميع مؤشرات التنمية المستدامة سيتم التركيز على تحليل بعض مؤشرات التنمية المستدامة المتمثلة بالآتي:

اولاً: مؤشر التعليم معبراً عنه بمعدل الالمام بالقراءة والكتابة او متوسط سنوات الدراسة.

ثانياً: مؤشر الصحة معبراً عنه بالعمر المتوقع عند الولادة.

ثالثاً: مؤشر الدخل معبراً عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

رابعاً: مؤشر البيئة معبراً عنه بنصيب الفرد من الاراضي المزروعة.

اولاً : مؤشر التعليم في العراق

توجد علاقة بين التعليم والتنمية المستدامة باعتبار ان التعليم مؤشر مهم بالنسبة الى التنمية المستدامة، حيث ان تدني المستوى التعليمي يرتكز عليه مستوى التحصيل التعليمي وارتفاع معدلات الامية وهما سبب لانخفاض الدخل، من ذلك نستنتج بان هناك علاقة وثيقة بين التعليم والاقتصاد، فالتعليم يسهم في التنمية بصورة مباشرة من خلال ما يقدم لها من قوى بشرية متعلمة وفق معارف علمية هي ثمرة البحث العلمي الذي يرتبط بالتعليم من ناحية، والاقتصاد يوفر موارده المختلفة للتعليم، ويعتبر التعليم الاداة الاساسية في تطوير وتنمية العنصر البشري او ما يسمى بالاستثمار في رأس المال البشري، ومن هنا تأتي اهمية التعليم المتمثل ب(راس المال البشري)، فالتعليم يؤدي الى وظيفة اساسية هي الحفاظ على النظام الاقتصادي من الشيخوخة المبكرة من خلال قدرته على التجديد المستمر ومواكبة التطورات العالمية من خلال رفد المؤسسات الاقتصادية برأس المال البشري، ومن هنا يبرز دور التعليم في كيفية تأثيره على التنمية المستدامة اذ يمثل الاساس الذي تبني عليه كل الاهداف الى تحقيقه، فهو مفتاح الارتقاء وتحسين الانتاجية التي نحن بأمس الحاجة لها اهمها بناء رأس المال الفكري وبالتالي فهو السبيل الى رفع المستويات العلمية والخبرة لدى العاملين وبناء قوى عمل ذات نوعية عالية (الربيعي 1: 2004)، وفي العراق يعد التعليم عامل اساسي لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة لجميع العراقيين كما نصت عليه المادة (34) من الدستور لعام 2005 (الدستور العراقي، 2005: مادة 34).

وبعد عام 2003 سعت الحكومات المتعاقبة للنهوض بواقع قطاع التعليم من خلال تذليل المعوقات التي تقف امام هذا القطاع الحيوي , ويمكن الكشف عند اعداد التلاميذ الملحقين في التعليم الابتدائي وعدد المدارس الابتدائية واعضاء الهيئة التعليمية عن طريق الجدول (3) الذي يلاحظ منه ان اعداد تلاميذ التعليم الابتدائي بلغ (4334609) تلميذاً في سنة (2003 – 2004) وعدد المدارس الابتدائية في العراق بلغ (13914) مدرسة، وعدد اعضاء الهيئة التعليمية بلغ (211136)، الا انه تراجع اذ بلغ عدد التلاميذ (3767369) تلميذاً، وعدد المدارس (11129) مدرسة، في حين بلغ عدد اعضاء الهيئة التعليمية (191852) في سنة (2004 - 2005)، ثم ارتفع العدد للسنة الدراسية (2006 – 2007) ليصبح (4150940) تلميذاً وعدد المدارس (12141) مدرسة وعدد اعضاء الهيئة التعليمية (237130)، ثم واصل الارتفاع حيث بلغ عدد التلاميذ (55558674) تلميذاً للسنة الدراسية (2013 - 2014)، وبلغ عدد المدارس (15807) مدرسة وكذلك ازداد عدد الهيئة التعليمية فقد بلغ (287502) وذلك بسبب تحسن الوضع الامني وكذلك ادخال بيانات المدارس الابتدائية الاهلية والزيادة في بناء المدارس وتحسن الوضع الامني لأعضاء الهيئة التعليمية، ثم بعد ذلك انخفض العدد في السنة الدراسية (2014 - 2015) فقد بلغ عدد المدارس الابتدائية (10779) مدرسة، وعدد التلاميذ (4283044) تلميذاً وعدد الهيئة التعليمية (223310)، ويعود السبب في ذلك الى تردي الاوضاع الامنية ودخول المجاميع الارهابية ووجود العمليات العسكرية، ثم عاود العدد في الارتفاع فقد بلغ عدد التلاميذ (6197870) تلميذاً وعدد المدارس (15965) مدرسة واعداد الهيئة التعليمية (286097) عضواً للسنة الدراسية (2017 – 2018) وذلك بسبب الاستقرار الامني والسياسي، ويعود السبب كذلك الى زيادة اعداد السكان ومن ثم زيادة المشاريع الخاصة ببناء المدارس في مواجهة الاعداد المتزايدة من ناحية وتوسيع الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية من ناحية اخرى.

جدول (3)

مؤشرات التعليم الابتدائي في العراق للمدة 2003 – 2016

السنة الدراسية	عدد المدارس الابتدائية	عدد التلاميذ	عدد اعضاء الهيئة التعليمية
2003 – 2004	13914	4334609	211136
2004 – 2005	11129	3767369	191852
2005 – 2006	11828	3941195	234139
2006 – 2007	12141	4150940	237130
2007 – 2008	12507	4333154	256832
2008 – 2009	13124	4494955	464604
2009 – 2010	13687	4672453	263412
2010 – 2011	14048	4864096	263412
2011 – 2012	14674	5124257	271734
2012 – 2013	15156	5351319	277792
2013 – 2014	15807	5558674	287502
2014 – 2015 *	10779	4283044	223310
2015 – 2016 **	12973	4997052	247919
2016 – 2017 ***	14024	5473997	259836
2017 – 2018	15965	6197570	286097

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الاجتماعي والتربوي، سنوات مختلفة.

* لم تتضمن محافظات (نينوى، الانبار، صلاح الدين، كركوك).

** لم تتضمن محافظات (الانبار، نينوى).

*** لم تتضمن محافظة (نينوى).

اما في ما يتعلق بمؤشرات التعليم الثانوي في العراق يلاحظ من الجدول (4) ان عدد المدارس في التعليم الثانوي واعداد الطلبة واعداد التدريسيين اخذ بالتذبذب ارتفاعا وانخفاضاً نتيجة الظروف الامنية المتردية، فقد بلغ عدد المدارس (4269) مدرسة للسنة الدراسية (2003 – 2004) وعدد الطلبة بلغ (1571288) طالباً وعدد اعضاء الهيئة التعليمية بلغ (83358) عضواً، اما في السنة الدراسية (2004 – 2005) فقد انخفضت الاعداد اذ بلغ عدد المدارس (3576) مدرسة وبلغ عدد الطلبة (1437842) طالباً اما اعضاء الهيئة التعليمية فقد بلغ (76008) عضواً بسبب عدم الاستقرار الامني الذي حال دون معرفة العدد في بعض المناطق، ثم ازداد العدد في السنة الدراسية (2006 – 2007) حيث وصل العدد الى (4109) مدرسة وبلغ عدد الطلبة (1491933) طالباً وعدد اعضاء الهيئة التعليمية بلغ (113556) عضواً، بعدها انخفض العدد ثم عاود بالزيادة في السنة الدراسية (2007 – 2008) واستمرت الزيادة في الاعداد حتى وصل عدد المدارس (7083) مدرسة للسنة الدراسية (2013 – 2014) وبلغ عدد الطلبة (2526133) طالباً واعداء الهيئة التدريسية بلغ (160323) عضواً، ويعود السبب في ذلك الى التحسن النسبي في الوضع الامني، اما فيما يتعلق في السنوات الدراسية اللاحقة لم تتوفر بيانات دقيقة للإعداد في بعض المحافظات بسبب الوضع الامني غير المستقر وخاصة للسنوات الدراسية (2014 – 2015)، (2015 – 2016)، (2016 – 2017)، مما ادى الى انخفاض العدد

بعد ذلك فقد ازداد عدد المدارس حتى وصل الى (7485) مدرسة خلال السنة الدراسية (2017-2018) وبلغ عدد الطلبة (2933539) طالباً وعدد اعضاء الهيئة التعليمية بلغ (164744) عضواً.

جدول(4)

مؤشرات التعليم الثانوي في العراق للمدة 2003 - 2016

السنة الدراسية	عدد المدارس	عدد الطلبة	عدد اعضاء الهيئة التدريسية
2003 – 2004	4269	1571288	83358
2004 – 2005	3576	1437842	76008
2005 – 2006	3920	1389017	111483
2006 – 2007	4109	1491933	113556
2007 – 2008	3364	1603623	114745
2008 – 2009	4756	1750049	128477
2009 – 2010	5182	1877434	135964
2010 – 2011	5472	1953766	136446
2011 – 2012	6041	2211421	141355
2012 – 2013	6425	2394678	146276
2013 – 2014	7083	2526133	160323
2014 – 2015 *	4953	2032880	128667
2015 – 2016 **	6022	2442935	141300
2016 – 2017 ***	6605	2624140	148832
2017 – 2018	7485	2933539	164744

المصدر: الشباني، زيون، الاستثمار في التعليم مدخل عام للتنمية البشرية في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (19) العدد (1)، السنة 2017 ص156، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحياء الاجتماعي والتربوي، سنوات مختلفة.

* لم تتضمن محافظات (نينوى، الانبار، صلاح الدين، كركوك).

** لم تتضمن محافظات (الانبار، نينوى).

*** لم تتضمن محافظة (نينوى).

وفيما يتعلق بتطور مؤشرات التعليم الجامعي في العراق، فقد شهد تطور ملحوظ بعد احداث عام (2003)، واصبح التعليم الجامعي منتشراً في جميع المحافظات العراقية لما له من اهمية كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق (جريو: 2004: 2) , والجدول (5) يبين ذلك.

جدول (5)
مؤشرات التعليم الجامعي في العراق للمدة 2003 - 2018

السنوات	اعداد الطلبة	اعداد الهيئة التدريسية	عدد الجامعات العراقية
2003 – 2004	354922	17003	12
2005 – 2004	368753	21046	17
2006 – 2005	380231	24459	17
2007 – 2006	353173	29109	18
2008 – 2007	368631	30109	19
2009 – 2008	382873	31981	19
2010 – 2009	416414	34016	19
2011 – 2010	476377	21121	20
2012 – 2011	489399	37404	31
2013 – 2012	554587	39445	31
2014 – 2013	627062	40993	31
2015 – 2014	574997	35362	35
2016 – 2015	608554	38643	35
2017 – 2016	647770	41233	35
2018 – 2017	743825	48113	35

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، احصائيات التعليم العالي، سنوات متفرقة.

يلاحظ من الجدول (5) ان عدد الطلبة ارتفع الى (368753) طالباً للسنة الدراسية (2004 – 2005) بعد ان كان (354922) طالباً للسنة الدراسية (2003 – 2004)، وحصل ارتفاع في اعداد الهيئة التدريسية حيث بلغ (21046)، وعدد الجامعات العراقية (17) جامعة، بعد ان كان عدد الهيئة التدريسية للسنة الدراسية (2004 – 2004) بحدود (17003) كذلك بعد ان كان عدد الجامعات (12) جامعة، واستمر الارتفاع في كل من عدد الجامعات واعداد الطلبة وكذلك اعداد الهيئة التدريسية حتى وصل العدد الى (31) جامعة، و(627062) طالباً، و(40993) عضو هيئة تدريسية، ثم انخفض عدد الطلبة ليصبح (574997) طالباً للسنة الدراسية (2015 – 2014) وعدد الهيئة التدريسية (35362) عضواً، وذلك بسبب العمليات الارهابية، ثم عاود الارتفاع حتى اصبح عدد الطلبة (743825) طالباً وعدد اعضاء الهيئة التدريسية (48113) عضواً وعدد الجامعات العراقية (35) جامعة للسنة الدراسية (2018 – 2018) نتيجة التعيينات الجديدة من قبل وزارة التعليم العالي للنهوض بالواقع العلمي والبحثي للجامعات. ويعد الانفاق على التعليم استثماراً في رأس المال البشري يساهم في تحقيق التنمية والتطور لأنه لا يمكن تصور استمرار اي منظومة تعليمية مالم يكن هناك تخصيصات مالية تضمن استمرارها، وقد اولت الحكومة الاهتمام الكبير لهذا القطاع الحيوي من خلال تنامي الانفاق على التعليم، والجدول (6) يوضح ذلك .

جدول(6)

حجم الانفاق العام والانفاق على التعليم ونسبة الانفاق على التعليم من الانفاق العام للمدة
2003 – 2018

السنوات	اجمالي الانفاق العام	الانفاق على التعليم	نسبة الانفاق على التعليم من الانفاق العام%
2003	4901960	338573.5	6.91
2004	32117491	244650.7	0.76
2005	26375175	373129.8	1.41
2006	38806679	246512.8	0.64
2007	39031232	520507.7	1.33
2008	59403374	1832433	3.08
2009	55589721	1918211	3.45
2010	70134201	2170889	3.10
2011	78757667	2207213	2.80
2012	105139575	3035847	2.89
2013	119127556	3335600	2.80
2014	115937762	2620686	2.26
2015	82813611	2621688	3.17
2016	73571003	1577175	2.14
2017	75490115	1037329	1.37
2018	80873200	1185690	1.47

المصدر: البنك المركزي العراقي، بغداد، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية 2003 – 2018.

يلاحظ من الجدول (6) ان هناك تذبذب في نسب الانفاق على التعليم من الانفاق العام للمدة 2003 – 2018، ففي عام (2003) بلغ حجم الانفاق على التعليم (338573.5) مليون دينار وبنسبة انفاق بلغت (6.91%) وهي اعلى نسبة خلال مدة الدراسة بسبب زيادة الانفاق لإعاده اعمار المؤسسات التعليمية خلال مدة الحرب، ثم انخفضت النسبة في عام (2004) لتصل الى (0.76%) وكذلك حجم الانفاق حيث بلغ (244650.7) مليون دينار وذلك بسبب تدهور الوضع الامني كذلك كان التركيز على النفقات العسكرية، اما المدة الدراسية (2016 – 2007) فقد شهدت ارتفاعاً في حجم الانفاق حيث بلغ نحو (520507.7) مليون دينار عام (2007) وبنسبة بلغت (1.33%)، واستمر الارتفاع حتى عام (2013) حيث بلغ حجم الانفاق (2621688) وبنسبة مقدارها (3.17%)، ويعود الارتفاع في الانفاق على التعليم نتيجة العوائد النفطية المتأتية من تصدير النفط الخام، بعدها انخفض حجم الانفاق ليصل الى (1185690) مليون دينار وبنسبة مقدارها (1.47%) في عام (2018)، ان هذا الارتفاع في النسبة لا يعني وجود تحسن في نوعية التعليم في العراق ولا يعطي مؤشر واضح، والسبب في ذلك هو وجود اختلال في الموازنة العامة، حيث ان النسبة الاكبر من الانفاق تذهب الى الموازنة التشغيلية على حساب الموازنة الاستثمارية.

واخيراً يلاحظ اعتماد الانفاق الاستثماري على التعليم يعتمد على الانفاق الحكومي والذي يعتمد بشكل اساسي على الايرادات النفطية من جهة، واعتماد السكان على خدمات التعليم المجاني التي

تقدمها الدولة في اطار تقديم الخدمات الاساسية التي اكدت عليها اهداف جميع الموازنات العامة من جهة والمسؤولية التي تتبناها الدولة الريعية من خلال تقديم مثل هذه الخدمات.

ثانياً: مؤشر الصحة في العراق

تعد المتغيرات الصحية احد مداخل التنمية المستدامة، اي انه لا يمكن ان يعيش الانسان في صحة جيدة دون وجود تنمية مستدامة متفاعلة من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (حمازيه، زرقين، 2015: 258).

ويتميز النظام الصحي في العراق بالمركزية العالية حيث يرتبط الجميع بوزارة الصحة كجهة مقدمة للخدمات، وبسبب انخفاض الانفاق على قطاع الصحة لغرض رفع مستوى الاداء، نتج عن ذلك ضعف في الخدمات الصحية، وقد نال القطاع الصحي كغيره من القطاعات الاخرى نصيبه من الاهمال الذي طال معظم مؤسساته الخدمية، وذلك بسبب الازمات المتعاقبة التي مر بها العراق بعد عام 2003، والتي تمثلت بعدم الاستقرار الامني وتدمير البنى التحتية، هذه الازمات ادت الى هجرة عدد كبير من اطباء الى خارج البلد، وبالتالي فقد انعكس على مستوى الخدمات الصحية، (محمد، هندي، 2017: 85).

وان تطور القطاع الصحي والاهتمام به يعد من اهم الامور الاساسية والاهداف المهمة لعملية التنمية المستدامة باعتباره امراً اساسياً في عملية بناء الانسان والارتقاء به وتهيئته بدنياً وعقلياً. (العلوان، 2005: 48).

ويمكن الاطلاع على واقع وتطور القطاع الصحي في العراق من خلال مؤشر الانفاق على هذا القطاع ، اذ يعد الانفاق على الخدمات الصحية احد الدعائم الرئيسية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية فاعلة حيث لقي الانفاق على الخدمات الصحية باهتمام العديد من الاقتصاديين باعتباره مكوناً رئيسياً من مكونات الاستثمار في تطوير رأس المال البشري، (لفته، 2018: 281).

والجدول (7) يوضح نسبة الانفاق الحكومي على الخدمات الصحية من اجمالي الموازنة العامة في العراق ، ويتضح من خلال الجدول تذبذب حجم الانفاق على القطاع الصحي فقد بلغ حجم الانفاق على الصحة من اجمالي الانفاق العام (317.4) مليون دينار عام 2003، وبنسبة انفاق مقدارها (0.01%) وهي اقل نسبة خلال المدة (2003 – 2018)، ويعود سبب ذلك الى ظروف الحرب والوضع الامني المتدهور والتي ادت الى توقف جميع الخدمات الصحية، ثم بعد ذلك ارتفع حجم الانفاق على قطاع الصحة ليصل الى (1465658) مليون دينار وبنسبة مقدارها (4.56%) عام 2004، واستمر حجم الانفاق بالارتفاع حتى بلغ (6750431) مليون دينار عام 2013 وهو اعلى انفاق خلال مدة الدراسة، ثم بعد ذلك اخذت حجم الانفاق على قطاع الصحة بالتذبذب حتى وصل الى (5587115) مليون دينار وبنسبة مقدارها (6.91%) عام 2018، وهذا يعني ان اي تقدم في الوضع الصحي يعني تقدماً نحو التنمية المستدامة وان تطور مستوى الاستدامة يتضمن بالضرورة مستوى صحي اعلى، الا انه بالرغم من تطور حجم الانفاق ونسب الانفاق على القطاع الصحي في العراق فلا يزال العراق هو الادنى في المنطقة ويقل كثيراً عن ما هو عليه في دول الجوار كالاردن ولبنان، وتعد نسبة (50%) من اجمالي النفقات الصحية في العراق هي نفقات خاصة (لفته: 2018: 281).

اذ ان الانفاق على الصحة يعتمد وبشكل اساسي على الانفاق الحكومي والذي بدوره يعتمد على العوائد النفطية المتأتية من تصدير النفط الخام فهي مرتبطة بتقلبات اسعار النفط وعرضة للصدمات والازمات، لذا فالخدمات الصحية في العراق لم تشهد تطوراً ملموساً من قبل الدولة، سواء من الناحية العددية والتي تكمن في زيادة عدد المستشفيات او المستلزمات الطبية او الكوادر الصحية التخصصية من اطباء وصيادلة وممرضين، فضلاً عن الناحية النوعية لهذه الخدمة من فتح المستشفيات التخصصية التي تعتمد على تقنيات حديثه من خلالها نستطيع تشخيص الامراض بصورة دقيقة ومن ثم وضع العلاجات المناسبة لها كما هو حالنا في الوقت الراهن، حيث جائحة كورونا هذا الوباء المستجد الذي يتطلب تكاتف الجهود للتصدي لهذه الجائحة والتي كشفت عجز القطاع الصحي في العراق على الاقل في توفير اماكن للحجر الصحي

جدول(7)

مؤشر الانفاق على الصحة في العراق بالأسعار الجارية للمدة 2018 – 2003
مليون دينار

السنوات	اجمالي الانفاق العام	الانفاق على الصحة	نسبة الانفاق على الصحة %
2003	4901960	317.4	0.01
2004	32117491	1465658	4.56
2005	26375175	1525446	5.78
2006	38806679	1607991	4.14
2007	39031232	1904905	4.88
2008	59403374	3010406	5.07
2009	55589721	3918806	7.05
2010	70134201	4658174	6.64
2011	78757667	5722443	7.27
2012	105139575	5676930	5.40
2013	119127556	6750431	5.67
2014	115937762	6679974	5.76
2015	82813611	5715001	6.90
2016	73571003	5533500	7.52
2017	75490115	4760484	6.31
2018	80873200	5587115	6.91

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- 1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات سنوية متعددة.
- 2- التقارير السنوية لوزارة الصحة، دائرة التخطيط وتنمية الموارد البشرية قسم الاحصاء للمدة 2005-2016.

ثالثاً: مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة للدلالة على مستوى الرفاه الاقتصادي للمجتمع، فهو يمثل حصة الفرد من الناتج السنوي للبلد اي مقدار ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات خلال تلك السنة وهو مقياس للتنمية المستدامة، الا انه لا يقيسها قياساً كاملاً، لكنه يمثل عنصر مهم من عناصر نوعية الحياة، اي ان تحقيق زيادة مستمرة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي يعد شرطاً ضرورياً وان كان غير كافي في تعزيز مستوى التنمية المستدامة، (سماقة ي، 2006: 119).

وان هدف التنمية المستدامة توفير مستوى لائق للعيش من خلال رفع مستويات الدخل، كون انخفاض مستوى الدخل له آثار سلبية على التشغيل وبالنتيجة النهائية يؤدي الى زيادة معدلات البطالة ولغرض معرفة ذلك نستعين بالجدول (8)، والذي يلاحظ فيه التذبذب الواضح في الناتج المحلي الاجمالي مما اثر على متوسط نصيب الفرد من الناتج فقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي (29894476.2) دينار عام 2003، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج (1134945.9) دينار، اما بعد عام 2003 فقد شهد نمواً تدريجياً الى ان صل عام 2008 الى (157026061.6) دينار نتيجة زيادة العوائد النفطية والذي تمخض عنه زيادة في رواتب موظفي الدولة وتوسيع نظام التأمينات الاجتماعية بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام وحصول نوع من التحسن الايجابي نتيجة حصول نوع من الاستقرار النسبي للأوضاع الامنية وهذا بدوره انعكس على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والذي وصل الى (5082571.9) دينار، ام في عام 2009 فقد شهد كل من الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج انخفاضاً واضحاً بسبب الازمة المالية التي حدثت في عام 2009 والتي ادت الى انخفاض اسعار النفط الخام، بعد ذلك فقد اخذ الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع والذي انعكس بدوره ايضاً على متوسط نصيب الفرد من الناتج حتى عام 2013 فقد بلغ (273587529.2) دينار عام 2013 في حين بلغ متوسط نصيب الفرد (7795626.9) دينار، وفي عام 2014 تراجع الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغ (266420384.5) دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (5.23%) بسبب انخفاض العوائد النفطية المتأتية من تصدير النفط الخام نتيجة للأوضاع الامنية المتدهورة ودخول المجاميع الارهابية مما اثر على الحقول المنتجة للنفط وحرقت وتدمير الابار النفطية مما ادى الى توقف البعض منها عن الانتاج، وفي عام 2015 شهد الناتج المحلي الاجمالي انخفاضاً اكبر اذ بلغ (199715699.9) دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (26.80%) مما انعكس بدوره على متوسط نصيب الفرد من الناتج حيث بلغ (5407513.6) دينار بسبب تراجع اسعار النفط الخام وبسبب وفرة المعروض وتراجع الطلب العالمي على الطاقة، واستمر الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج بالتذبذب حتى بلغ عام 2016 (2033869832.2) دينار و (5381565.1) دينار على التوالي بسبب انخفاض اسعار النفط الخام فضلاً عن الظروف الامنية غير المستقرة والتي ادت بدورها الى انخفاض العوائد النفطية، اما في عامي 2017 - 2018 شهد الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج نمواً ملحوظاً اذ بلغ الناتج المحلي الاجمالي (224636323.2) دينار عام 2017 في حين بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج (5781549.4) دينار واستمر بالارتفاع حتى بلغا (258035199.6) و (6471589.0) دينار على التوالي وبنسبة تغير (11.94%) مقارنة مع عام 2017 ويعود السبب الى ارتفاع اسعار النفط الخام والذي انعكس بدوره على زيادة العوائد النفطية من تصدير النفط الخام

جدول(8)

مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة
(2003 – 2018) مليون دينار

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	عدد السكان (الف نسمة)	متوسط نصيب الفرد من GDP	معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج
2003	29894476.2	26340	1134954.9	29.62-
2004	47988545.6	27139	1767144.9	55.70
2005	64000065.6	27963	2288741.0	29.52
2006	95587954.8	28810	3317874.1	44.97
2007	107828462.5	29682	3632789.6	9.49
2008	157026061.6	30895	5082571.9	39.91
2009	130643200.4	31664	4125922.2	18.82-
2010	162064565.5	32481	4989518.9	20.93
2011	217327107.4	33330	6520465.2	30.68
2012	254225490.7	34208	7431755.4	13.98
2013	273587529.2	35095	7795626.9	4.90
2014	266420384.5	36063	7387637.8	5.23-
2015	199715699.9	36933	5407513.6	26.80-
2016	203869832.2	37883	5381565.1	0.48-
2017	224636323.2	38854	5781549.4	7.43
2018	258035199.6	39872	6471589.0	11.94

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

1- بيانات مجموعة البنك الدولي والمتاح على الموقع الاتي:

https://data.al_bankaldwli.org

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات متفرقة.

رابعاً: المؤشرات البيئية (متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة)

تكتسب هذه المؤشرات أهمية خاصة كونها تحقق اهداف التنمية المستدامة من خلال رصد التغيرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية سواء كانت ايجابية او سلبية (ماهر، 2017: 20).

فالتنمية المستدامة تعني الاستخدام الامثل للأراضي الزراعية والموارد المائية، وان العلاقة بين التنمية المستدامة والبيئة لابد ان تكون منسجمة لغرض الحفاظ على البيئة وضمان استمرار التنمية المستدامة للتخفيف من الضغوطات التي ترافق التنمية ولا تنسجم مع التوازنات البيئية، وان التحول في مؤشرات التنمية فصح المجال لإدخال قضايا متعلقة بالبيئة ضمن المسائل المتعلقة بالتنمية فقد دخلت المشاكل البيئية في اطار المؤشرات لتكون جزءاً من عملية التنمية وبالشكل الذي يعمق من عملية الفهم للتفاعلات بين البيئة والتنمية، ومن بين المؤشرات البيئية مؤشر نصيب الفرد من الأراضي المزروعة حيث تعد الارض المصدر الرئيسي لإشباع الحاجات البشرية من الغذاء اما ان يكون بشكل مباشر من خلال استهلاك السلع الزراعية او بشكل غير مباشر من خلال السلع الزراعية التي تذهب الى الصناعات الغذائية، إذ ان الزراعة تؤدي دوراً كبيراً في تحقيق التنمية المستدامة لما توفره من غذاء لإشباع حاجات الانسان بشكل مباشر او غير مباشر كما اوضحناه سابقاً، ومن بيانات الجدول (9) يتضح لنا ان متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة شهد تذبذباً واضحاً خلال المدة 2018 - 2003 إذ بلغ متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة (0.52%) دونم عام 2003 واستمر بالتذبذب اذ انخفض في عام 2004 ليصل الى (0.50%) دونم ثم بعد ذلك اخذ بالارتفاع ليصل الى (0.53) دونم عام 2005 وذلك بسبب زيادة المساحة الكلية للأراضي المزروعة ومن ثم انخفض واستمر بالانخفاض حتى عام 2012 اذ وصل الى (0.37) دونم ثم عاد ليرتفع حتى بلغ (0.43) دونم عام 2014، بعدها انخفض بشكل واضح حتى وصل الى (0.11) دونم عام 2018 وهو ادنى متوسط لنصيب الفرد من الأراضي المزروعة خلال المدة 2018 - 2003 ويعود ذلك الى اسباب عديدة منها: شحة المياه، انخفاض المستوى التكنولوجي، الهجرة من الريف الى المدينة، الانفتاح الاقتصادي، الاعتماد بشكل كبير على قطاع النفط واهمال القطاعات الاخرى بما في ذلك القطاع الزراعي، هذه العوامل مجتمعة ادت الى انخفاض المساحة الكلية للأراضي المزروعة ومن ثم انعكست بدورها على متوسط نصيب الفرد من تلك الأراضي.

جدول (9)

مؤشر متوسط نصيب الفرد من الاراضي المزروعة للمدة 2003 - 2018

متوسط نصيب الفرد من الاراضي المزروعة (دونم)	عدد السكان (الف نسمة)	المساحة الكلية المزروعة (الف دونم)	السنوات
0.52	26340	13689	2003
0.50	27139	13643	2004
0.53	27963	14701	2005
0.49	28810	14059	2006
0.48	29682	14246	2007
0.46	30895	14110	2008
0.36	31664	11523	2009
0.37	32481	12036	2010
0.39	33330	13023	2011
0.37	34208	12746	2012
0.40	35095	14055	2013
0.43	36063	15559	2014
0.17	36933	6253	2015
0.16	37883	6075	2016
0.17	38854	6433	2017
0.11	39872	4436	2018

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق 2018.

الاستنتاجات

في ضوء ما ورد من تحليل في المباحث السابقة لهذا البحث يمكن ان نستنتج الاتي:

- 1- يتبين من البحث ان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على قطاع واحد وهو قطاع النفط، وهي صفة احادية الجانب في تمويل الموازنة العامة، فهو اقتصاد ريعي، حيث يهيمن هذا القطاع على الصادرات للاقتصاد العراقي بحيث ان الصدمات الخارجية تؤثر تأثيراً كبيراً في الاقتصاد العراقي.
- 2- يلاحظ من البحث ان العراق يمتلك احتياطي نفطي يقدر بحوالي (153) مليار برميل حسب احصائيات عام 2018، الامر الذي يجعله في المرتبة الثانية عربياً وفي المرتبة الرابعة عالمياً.
- 3- يظهر من البحث ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي، والذي ادى بدوره الى انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية الاخرى كذلك يتبين ان ايرادات النفط الخام في العراق اصبحت مصطلح مرادف الى اجمالي الصادرات وذلك بدلالة نسبتها من اجمالي الصادرات.
- 4- ادى انخفاض اسعار النفط الى انخفاض الايرادات النفطية من صادرات العراق النفطية، وان الايرادات النفطية التي حصل عليها العراق بعد عام 2003 او الزيادات تمت من خلال زيادة انتاج النفط الخام وصادراته بالرغم من تراجع اسعار النفط.
- 5- عند تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية) على واقع الاقتصاد العراقي نجد أن العراق بعيد كل البعد عن الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وذلك من خلال عسكرة الاقتصاد وتدمير خدمات البنى التحتية، كالخدمات التعليمية والصحية والثقافية فضلاً عن تدهور أوضاع البيئة.
- 6- يتبين من خلال البحث ايضاً أن الزيادة التي تحققت في العوائد النفطية اتاحت فرصاً كبيرة للعراق من اجل التطور الاقتصادي وذلك من خلال الوسائل اللازمة لتحسين مستويات المعيشة.
- 7- لم يتم استثمار العوائد النفطية المتأتية من تصدير النفط الخام بشكل امثل او عقلاني، ولم تحقق نتائج ايجابية تنعكس على مؤشرات التنمية المستدامة في العراق، ولم تحقق تحولات جديدة في هيكل الناتج المحلي الاجمالي على الوجه الذي يحقق التنوع في الهيكل الاقتصادي.
- 8- ستبقى عوائد تصدير النفط المصدر الاساسي في تمويل وتنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى في العراق في المستقبل المنظور بغية خفض الاعتماد على النفط وتزداد يوماً بعد يوم، اذ يعتمد رخاء العراق على قطاع الطاقة فيه، ويمكن لهذه الموارد النفطية ان تدعم التنمية المستدامة في العراق.

التوصيات

بناءً على الاستنتاجات السابقة نستطيع ان نورد بعض التوصيات كالآتي:

- 1- العمل على وضع استراتيجية واضحة المعالم للتنمية المستدامة في العراق، وقد اصبحت ضرورة ملحة للتخلص من الميزة الربعية للاقتصاد العراقي وتفعيل دور القطاعات الانتاجية الاخرى من اجل تنويع الهيكل الاقتصادي، من خلال تغير مساهمة القطاعات الانتاجية الاخرى في الناتج المحلي الاجمالي، لان استمرار الاعتماد على ايرادات النفط سيجعل الموازنة العامة تعاني من اختلال مستمر.
- 2- وجوب ضمان التنمية المستدامة والذي يتطلب الانتقال من الاعتماد الرئيسي على الاقتصاد الريعي الى اقتصاد اكثر تنوعاً، فالاستثمار المستمر في تنمية الانسان(التنمية البشرية المستدامة) وضمن قدر اكبر من التواصل مع الاسواق العالمية لإطلاق العنان للقدرات التصديرية العراقية.
- 3- العمل على ترشيد انفاق العوائد النفطية في ظل ظروف غير مستقرة من قبل الحكومة العراقية، واستخدامها الاستخدام الامثل , لاسيما وان النفط يعد من الموارد القابلة للنضوب وغير المتجددة وبالتالي ينعكس اثره على توفير تنمية مستدامة للأجيال القادمة.
- 4- العمل على تنويع وتطوير منافذ تصدير النفط الخام لكي تتوافق مع الزيادة المتوقعة في الانتاج، وبالشكل الذي يسمح بزيادة ايرادات العراق المالية، والعمل على توفير الحماية الكافية للحقول والابار النفطية من العمليات التخريبية.
- 5- اعطاء الاولوية المطلقة في توظيف العوائد النفطية للمشاريع الاستثمارية المحلية والاقليمية وفق الاحتياجات الوطنية والاقليمية، مع تقليص النفقات الباهظة لاستيراد السلع الاستهلاكية والكمالية فضلاً عن حملات توعية كافية للتأثير على السلوك الشخصي للفرد المستهلك في الدول النفطية.
- 6- العمل على انشاء صندوق سيادي للاستقرار الاقتصادي من خلال الاستفادة من الفوائض النفطية اذ يمكن ان يعمل هذا الصندوق على استثمار الفوائض عند ارتفاع اسعار النفط وامكانية تعويض النقص الذي يحصل في الايرادات عند انخفاض اسعار النفط الخام.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

- 1- ابو النصر، مدحت ومحمد، ياسمين مدحت، التنمية المستدامة، مفهومها، ابعادها، مؤثراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، السنة: 2017.
- 2- ابو زنت و غنيم عثمان، التنمية المستدامة اطار فكري دراسة في الفلسفة، المنارة، المجلد: 12، العدد: 1، السنة: 2006.
- 3- بانوري وآخرون، التنمية البشرية المستدامة من المفهوم النظري والتطبيق دليل للعاملين في التنمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) 1995.
- 4- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية، 2003 – 2016.
- 5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات متفرقة.
- 6- حبيب، الود وحنان، بلاهده، التنمية المستدامة: صورة للارتباط الحتمي للبيئة للتحويلات الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد السابع، الجزائر السنة: 2014.
- 7- حسن، التعليم العالي في العراق وبعض متطلبات الاصلاح، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد: 5، العدد: 4، السنة: 2004.
- 8- حسن، حسين عجلان، تنويع قدرات الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية، الواقع الراهن الحسابات المستقبلية، مجلة المنصور، العدد: 27، السنة: 2017.
- 9- حسين، مصعب عبد العالي، تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل للمدة 2003 – 2015، السنة: 2017.
- 10- حمازيه، لامية وزقين، عبود، التنمية الصحية المستدامة ونتائجها على المورد البشري، دراسة مقارنة، الجزائر، تونس، والمغرب، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمد لخضر الوادي، الجزائر، العدد: 9، السنة: 2015.
- 11- الدستور العراقي 2005.
- 12- الربيعي، فلاح خلف، واقع ومستقبل الصناعة النفطية في العراق، الصباح، العدد: 814، السنة: 2006.
- 13- سماقه بي، ايوب انور حمد، تحليل العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة مع اشارة خاصة لحالة محافظة اربيل، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، السنة: 2006.
- 14- سمية، جعفر، دور الصناديق الوقفية في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين الكويت وماليزيا، رسالة ماجستير، جامعة فرحات، اسطيف 1/ الجزائر، السنة: 2014.

- 15- الشباني، فاضل عباس كاظم وزبون، امل اسمر، الاستثمار في التعليم مدخل عام للتنمية البشرية في العراق، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد: 4، العدد: 1، السنة: 2017.
- 16- صالح، نصيرة، التنوع الثقافي كآلية جديدة لتفعيل مسار التنمية المستدامة، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، اعمال المؤتمر الدولي الثامن، التنوع الثقافي، السنة: 2015.
- 17- عبدالقادر، محمد عبدالقادر، قضايا اقتصادية معاصرة، جامعه الإسكندرية مصر، 2005.
- 18- عبدالله، عبد الخالق، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي ، العدد: 13، بيروت 1998.
- 19- عدنان فرحان الجوارين، التنمية المستدامة في العراق - الواقع والتحديات، شبكة الاقتصاديين العراقيين، أوراق اقتصادية، 2015.
- 20- العلوان، علاء الدين، الصحة في العراق، الوضع الصحي والرؤى الجديدة، الطبعة: 2، وزارة الصحة 2005.
- 21- اللامي، اميرة خلف، تحليل العلاقة التبادلية بين السكان والتنمية المستدامة في العراق، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، السنة: 2013.
- 22- لفته، اميرة خلف، التنمية الصحية المستدامة ونتائجها على الورد البشري العراق، حالة دراسية، مجلة الهندسة والتكنولوجيا، مجلد: 36، العدد الخاص: 3، السنة: 2018.
- 23- محمد، سعيد علي وهندي، عبد القادر فخري، واقع مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة 2003 – 2014، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد: 10، العدد: 23، السنة: 2017.
- 24- مطشر، اقبال هاشم، التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية ودوره في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد: 15، العدد 46، الجزء: 2، السنة: 2019.
- 25- الموقع الالكتروني: <https://data.albankaldawli.org>
- 26- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، احصائيات العليم العالي، سنوات متفرقة.
- 27- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي، سنوات مختلفة.
- 28- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2010 – 2014.
- 29- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية 2013 – 2017.

المصادر الاجنبية:

Report- annual statistical 2015-1

OPEC -annual statistical Bullen Vienna 2009-2016 -2